

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٢٧**

الإثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيدجانغ نيناغا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2018/1111)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1844295 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2018/1111)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش رئيس جمهورية صربيا، وأطلب من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعده على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم ثاتشي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1111، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): منذ قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8399)، تسبب عدد من التطورات في كوسوفو في زيادة حدة التوتر بين بلغراد وبريشتينا. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب محاولة كوسوفو الفاشلة للانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أعلنت حكومة كوسوفو على زيادة التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك من ١٠ في المائة إلى ١٠٠ في المائة. وردا على ذلك، أعلن رؤساء مجالس البلديات الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو استقالتهم وقرار الجمعيات البلدية في تلك البلديات بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع سلطات بريشتينا. ونظم الحزب السياسي الرئيسي لصرب كوسوفو - القائمة الصربية - احتجاجات يومية، تركزت في ميتروفيتشا الشمالية، ضمت في بعض الأحيان مشاركة ما يصل إلى ٥ ٠٠٠ شخص.

وذكرت بلغراد، من جانبها، أن بريشتينا قد انتهكت اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وشددت على أنها لن تستأنف مشاركتها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي إلا بعد أن تلغي بريشتينا الضرائب على الواردات. كما حث الشركاء الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، حكومة كوسوفو على إلغاء الضرائب، في حين أصدر الممثل الخاص للأمين العام تانين في بريشتينا بيانا يعرب عن القلق إزاء الأثر المحتمل للقرار على سكان كوسوفو وعلى تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وفي ظل تلك الأجواء المتوترة، اعتمد برلمان كوسوفو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ثلاثة قوانين، وهي القانون بشأن قوة أمن كوسوفو؛ والقانون المتعلق بالخدمة في قوة أمن كوسوفو؛

والقانون بشأن وزارة الدفاع. ولا تُغيِّر هذه القوانين اسم قوة أمن كوسوفو، وهو أمر يتطلب إجراء تعديل دستوري، إلا أنها تنص على تغييرات جوهرية سيتم تنفيذها بشأن ولاية القوة ودورها وقوامها خلال فترة زمنية معينة. وقد أكدت حكومة كوسوفو، في بيان صدر عقب اعتماد هذه القوانين، على حق كوسوفو في أن يكون لها ”جيش؛ قوة محترفة ومتعددة الأعراق مبنية وفقاً لأعلى معايير منظمة حلف شمال الأطلسي“. وفي بلغراد، أدانت السلطات الصربية اعتماد تلك القوانين بوصفه ”عملاً من أعمال العدوان السياسي“ ضد صربيا وانتهاكاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ودعت أيضاً قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى عدم السماح بتفعيل أي جيش لكوسوفو في إقليم كوسوفو.

ومن بين الشركاء الدوليين، أعلن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أن انتقال قوة أمن كوسوفو هو، من حيث المبدأ، مسألة تبت فيها كوسوفو. غير أنه أعرب عن الأسف إزاء قرار برلمان كوسوفو، الذي وصفه بأنه سيئ التوقيت وأشار إلى أنه يتجاهل الشواغل التي أثارها الناتو. وشدد أيضاً على استمرار التزام الحلف، من خلال قوة الأمن الدولية في كوسوفو، بتهيئة بيئة آمنة وخالية من الأخطار في كوسوفو. وقد بيّنت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية أنه لا ينبغي تغيير ولاية قوة أمن كوسوفو إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة للجميع، وفقاً لدستور كوسوفو، مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تواصل كوسوفو الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وترتيباته الأمنية.

وأشار الأمين العام مع القلق إلى اعتماد برلمان كوسوفو لتلك القوانين. وشدد على أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفّر الإطار القانوني الوحيد للوجود الأمني الدولي، المتمثل في قوة الأمن الدولية في كوسوفو، التي عُهد إليها بمسؤولية كفالة بيئة آمنة وخالية من الأخطار في كوسوفو وأن ”فرض أي قيود على اضطلاع قوة الأمن الدولية في كوسوفو بمسؤولياتها الأمنية سيتعارض مع ذلك القرار“. ودعا الأمين العام جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تثير التوترات وتسبب نكسة أخرى في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغرض تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وأصدر الممثل الخاص تانين بياناً مماثلاً في بريشتينا.

وأدت التطورات الأخيرة في كوسوفو إلى مزيد من التدهور في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، والتي ظلت متوترة منذ فترة، حيث لم يحرز أي تقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونشعر بالقلق إزاء خطر التوترات على أرض الواقع، ولا سيما في شمال كوسوفو. ولذلك، من المهم للغاية أن تتجنب بلغراد وبريشتينا أي خطوات يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة، بل عليهما إيجاد سبل لإعادة الانخراط في الحوار بهدف تطبيع علاقاتهما الثنائية.

وتلتزم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تقيداً منها بنهجها المحايد إزاء المركز، بالعمل على نحو وثيق مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك مع الجهات الدولية الأخرى الفاعلة في كوسوفو. وستواصل البعثة، تحت قيادة الممثل الخاص ظاهر تانين، تركيز أنشطتها، ضمن أولويات أخرى، على بناء الثقة بين الطوائف، وهو أمر لا غنى عنه لتطبيع العلاقات في الأجل الطويل بين بلغراد وبريشتينا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا.

الرئيس فوتشيتش (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بالامتنان للمجلس على عقد هذه الجلسة بعد إشعاره بوقت قصير.

ونعتقد أنه كان من المهم للغاية ومن الصواب تماماً القيام بذلك، بسبب شدة صعوبة الحالة على أرض الواقع والتي أدت إلى أن نواجه صعوبات أكثر فأكثر في منطقة كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أقول إنني يساورني قلق شديد وانشغال بالغ، بل وحتى أشعر بالخوف، لا على مستقبل شعبي وبلدي، صربيا، فحسب بل على المنطقة برمتها. لقد استمعت بعناية شديدة إلى وكيل الأمين العام لاكروا، وأود أن أقول شيئاً مختلفاً عما قاله، على الرغم من أنني أتفق مع الكثير مما أعرب عنه.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أبلغ المجلس بأن صربيا استثمرت جهوداً هائلة وبذلت مساع ضخمة في الحفاظ على السلام والهدوء والاستقرار في منطقة غرب البلقان بأسرها. وقد فعلنا كل ما كان يمكننا القيام به، ممتنعين عن الرد على مختلف أنواع الاستفزازات من جانب بريشتينا. وكنا دائماً متحفظين للغاية ولا نقبل تلك العبارة التي أصبحت مألوفة عندما يُطلب من الجانبين القيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل ما. لقد فعلت صربيا كل ما في وسعها تقريباً لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه حتى الآن.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد وقعنا الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأوفت صربيا بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق. وقدمنا قدراً كبيراً من التنازلات وكان من الصعب جداً على شعبنا قبولها، ولكننا وقعنا على الاتفاق وأوفينا به. من ناحية أخرى، فإن الالتزام الوحيد الذي كان يتعين على بريشتينا الوفاء به – الالتزام الوحيد، كان تشكيل جمعية للصرب. ويتعلق أول ٦ بنود من ١٥ بنداً في اتفاق بروكسل بذلك الالتزام. ولا يهم ما إذا كانت تسمّى جمعية أو رابطة. فقد كان هذا هو الالتزام الوحيد لا غير، ولكن كوسوفو لم تنفذه حتى اليوم، أي بعد حوالي ٢٠٧٠ يوماً، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل.

بينما أوفت صربيا، من ناحية أخرى، بكل شيء بما في ذلك ترتيبات الشرطة والقضاء والعدالة وترتيبات الاتصالات والمشاركة في الانتخابات البلدية بموجب قانون كوسوفو – أي كل ما وقعنا عليه تماماً. ولكن ذلك لم يكن كافيا. وقد حذَّرنا بريشتينا والاتحاد الأوروبي، لأن لدينا عملية تفاوض جارية تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، كما يعلم المجلس. وقلنا إنه ينبغي لنا حلّ جميع مشاكلنا في إطار عملية الحوار التي نجريها. وطلبنا منهم ألا يضعونا في مواقف صعبة من شأنها خلق أجواء مروعة بيننا عندما ترغب كوسوفو في الانضمام إلى مختلف المنظمات الدولية، الأمر الذي نعتبره استفزازاً لأن صربيا هي الدولة الوحيدة المستقلة وذات السيادة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ما لم يكن شيء قد تغير دون أن يتم إبلاغنا به.

وتوسلنا إلى كوسوفو عدم طلب العضوية الكاملة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والشبكة الأوروبية لمُشغلي نظم نقل الكهرباء وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية. ولكن كوسوفو أرادت أن تفعل ذلك لأنها كانت تعوّل على دعم الولايات المتحدة وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، اعتقاداً منها بأنها ستكسب – ولكنها خسرت. وفيما يتعلق بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، حصلت كوسوفو في الجولة الأولى من الاقتراع على أقل من ٥٠ في المائة من الأصوات – ٧٦ صوتاً مؤيداً مقابل ٧٨ صوتاً معارضاً.

ثم بدأوا في إلقاء اللوم على صربيا، وكأننا مذنبون، وكما لو أنه كان علينا أن ندعمهم، وكأن ذلك واجب علينا. وبالطبع، لم يكن الأمر كذلك. لقد صوتت العديد من البلدان، بلدان ذات أهمية في مختلف أنحاء العالم، معارضة لعضويتهم. بيد أنهم بشكل مفاجئ فرضوا تعريفات على صربيا والبوسنة والهرسك، بما يتعارض مع اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، واتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. كانت في البداية بنسبة ١٠ في المائة. وعندما رأوا رد فعل جيد من الجمهور الألباني على ذلك التدبير، زادت التعريفات لتصل إلى ١٠٠ في المائة.

إنهم في الواقع قتلوا أي نوع من أنواع التجارة بين وسط صربيا وكوسوفو. والأنكى من ذلك أنهم هددوا الطائفة الصربية

بأكملها في كوسوفو، لأن ذلك هو السبيل الوحيد أمام هؤلاء الناس لكسب المال من أجل البقاء، والحصول على الأدوية، والاستفادة من خدمات المستشفيات والمراكز الصحية التي يديرها الصرب؛ وقد هذا دوما هو السبيل الوحيد لديهم للعيش.

وعلاوة على ذلك، فقد انتهكوا جميع تلك الاتفاقات، الأمر الذي أشار إليه حتى الاتحاد الأوروبي. ووضعوها جانبا جميعها. ولكن هل يمكنكم أن تتصوروا أشخاص في القرن الحادي والعشرين يحظرون ويمنعون التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال والأشخاص لمجرد أن قرار سياسي من الجانب الآخر لم يروق لهم؟

حتى هذا لم يكن كافيا. والآن، يجب أن أقول شيئا بشأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد استمدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بل وقوة الأمن الدولية في كوسوفو كل ما لديها من كفاءات وصلاحيات من تلك الوثيقة. فلم يكن قرار تزويد القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بهذه الكفاءات قرارا اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي؛ بل قرار مجلس الأمن. فماذا حدث؟ لقد أعلنوا منذ عام ٢٠١٤ عن رغبتهم القوية في تشكيل جيشهم.

وأود أن أذكر المجلس بأن صربيا – في رسالة من وزير خارجيتها، إيفان مركيتش، بتاريخ آذار/مارس ٢٠١٤ – حذرت الأمين العام بان كي – مون من إمكانية إحداث حالة خطيرة للغاية في المنطقة من خلال إنشاء ما يسمى القوات المسلحة لكوسوفو. وفيما يلي رد السيد بان كي – مون:

”أود أن أشدد أيضا على أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال هو الإطار القانوني لاستمرار الوجود الأمني الدولي في كوسوفو ويحدد بشكل واضح ولايته، التي تنص على توفير بيئة آمنة للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو العمل بشكل وثيق مع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو في الاضطلاع بهذه المسؤوليات“.

وأود أن أذكر المجلس بشيء آخر. لقد وردت الفقرة ٤ من المرفق ٢ للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالنص التالي:

”يجب نشر الوجود الدولي للأمن، بقدر كبير من المشاركة من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، تحت قيادة وإشراف موحدين، وأن يسمح له بتهيئة بيئة آمنة لجميع السكان في كوسوفو، وتيسير العودة الآمنة لجميع المشردين واللاجئين إلى ديارهم“.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تتوخى الفقرة ٩ (ب) من القرار بوضوح نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو فحسب، بل سائر الجماعات المسلحة الألبانية في كوسوفو؛ وهو أمر واضح تماما.

وفضلا عن ذلك، هناك سؤال آخر: من أي وثيقة – وهذا سؤال مطروح على جميع الحاضرين – استمدوا ما يطلق عليه حقهم السيادي في تشكيل قواتهم العسكرية؟ وأين هو مكتوب؟ في أي وثيقة؟ إنها حتى ليست مكتوبة بهذا الشكل في دستورهم، لأن دستورهم الخاص – الذي نقر بعدم اعترافنا به – ينص في المادة ١٤٤، الفقرة ٢ منه على أنه:

”يقتضي اعتماد أي تعديل موافقة ثلثي جميع نواب الجمعية بما في ذلك ثلثي جميع نواب الجمعية الذين يشغلون مقاعد محجوزة أو مضمونة لممثلي الطوائف التي لا تشكل أغلبية في جمهورية كوسوفو“.

وبالطبع، لم يتمكنوا من العثور على سبعة من الصرب للتصويت على ذلك، ثم من يعر الاهتمام لذلك ؟ من يهتم بالقانون؟ من يهتم بالحقائق؟ لقد أصدروا قرارا، وشكلوا ما يسمى بالقوات المسلحة لكوسوفو.

وبشكل غير متوقع، بل ويثير الدهشة، تلقوا دعما هائلا من مختلف البلدان الغربية. وهنا أود أن اقتبس من بيان أدلت

به مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثمانية – الأعضاء الخمسة الأوروبيون في مجلس الأمن، وهم بولندا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا، بالإضافة إلى ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا – تلقيته قبل خمس دقائق فقط من دخولي هذه القاعة: ” إن بدء العملية الانتقالية لقوة أمن كوسوفو حق سيادي لكوسوفو“.

وسؤالي إلى جميع الحاضرين هو: من أي وثيقة أو مادة أو فقرة أو قاعدة استمدوا هذا الحق؟ أين نجده مكتوبا؟ ويمكنني أن أخبر المجلس بالإجابة مسبقا: غير موجود. إنه مجرد تفسير – تفسير سيئ للغاية – من جانب بعض البلدان لأن هذا يشكل مصالحها السياسية الخاصة.

لقد ذكرت للتو العودة الآمنة لجميع العائدين إلى ديارهم. ولا بد لي أن أبلغ المجلس بأن مقاطعة كوسوفو وميتوهيا هي رسميا أدنى إقليم من حيث معدل العائدين في العالم. تخيلوا – ١,٥ في المائة فقط من الناس قد عادوا إلى ما هي أساسا بقايا منازلهم المتفحمة. فقط ١,٥ في المائة. لقد تناول المجلس العديد من المسائل المختلفة هنا في هذه القاعة، إلا أنه ما من مسألة مماثلة لتلك في العالم بأسره. لقد أقاموا جيشا وبدأوا في تهديد وخرق المزيد من الترتيبات التي وقعنا عليها مع مختلف المنظمات، والترتيبات التي أجريناها مع تلك المنظمات، بما في ذلك وجودهم في الجزء الشمالي من كوسوفو. وفيما يتعلق بالترتيبات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن فرصتهم الوحيدة تتمثل في أن تتوجه قواتهم المسلحة إلى الشمال للحصول على الموافقة من المنظمة، أولا، وكذلك من المجتمع المحلي الصربي. لقد سبق أن انتهكوا هذه المادة عدة مرات، بل وضربوا كبير المفاوضين الصرب لمجرد أنه كان جالسا في اجتماع مائدة مستديرة في شمال ميتروفيتشا لمناقشة مسألة تتعلق بحوارنا مع بريشتينا.

وسأضرب أحد الأمثلة الهامة التي تبين على أفضل وجه ما يحدث في كوسوفو وميتوهيا، وهو بوغدان ميتروفيتش، صربي تم طرده من قرية موشتيشتي. لقد أراد الذهاب إلى ما أشرت إليه سابقا بوصفه بقايا قريته المتفحمة، مع زوجته وبناتهما الثلاث وحفيد يبلغ من العمر ٦ سنوات. وبدلا من أن يتمكنوا من زيارة منزلهم المدمر، تم القبض عليه ومعاملته بشراسة في وجود بناته وحفيده، ثم تم احتجازه وبقي لمدة أشهر.

لم تُوجه لوائح اتهام أو تجري أي تحقيقات أخرى. وليست هذه هي الحالة الوحيدة من نوعها. إنها مجرد مثال واحد على ما يفعلونه بالصربيين الذين لا تواتيهم الجرأة على العودة إلى الديار التي تركوها، فيذهبون لزيارتها فقط.

لقد قال السيد لاكروا إن السكان من بريشتينا كانوا غاضبين منا بسبب مسألة تتعلق بطلب كوسوفو الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وقد رجوناهم ألا يذهبوا إلى هناك دون اختتام الحوار مع صربيا، لكنهم أرادوا الذهاب إلى هناك. لقد كنا ندافع عن أنفسنا فحسب. ندافع عن دولة صربيا المستقلة ذات السيادة وفقا لميثاق الأمم المتحدة – لا شيء أكثر من ذلك. ويدعي بعض الناس أن كوسوفو ردت على هذا النحو لأننا بدأنا حملة لإلغاء استقلالها. وأود أن أبلغ المجلس بأنه منذ أن بدأنا حوارنا في عام ٢٠١٢ – والذي استؤنف في عام ٢٠١٣ – حصلت كوسوفو على ١٩ اعترافا آخر من جميع أنحاء العالم ولم نتفوه بكلمة واحدة. لم يتملكنا الغضب. ولم نسبب أي مشاكل على أرض الواقع. ولم نهاجم أحدا. ولم نهدد أحدا. بيد أنه عندما بدأت عملية عكسية، أصبح الخطأ خطأنا فجأة.

وأود فقط أن أخبر المجلس بأن صربيا قد فعلت دائما كل ما في وسعها للمحافظة على الاستقرار والهدوء والسلام في المنطقة بأسرها. وسنمتنع عن اتخاذ خطوات خاطئة في المستقبل أيضا، لأننا عانينا الكثير في الماضي ولا يمكننا أن نسمح بأن يُقتل المزيد من أطفالنا في مختلف أنواع الحروب، والأعمال القتالية والاشتباكات. ولكننا نرجو من جميع أعضاء المجلس – وهذا

أكبر نداء لي الليلة – بأن يقوم أحد بكبح جماح أولئك القوم والحد من غلوائهم، لأن التدابير التي اتخذوها في الآونة الأخيرة، وأقولها بعبارة مخففة، لا تتسق مع القرن الحادي والعشرين.

وهم في نهاية المطاف، لهم حق سيادي واحد. لقد شكلوا فريق تفاوض آخر يشمل أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو، الذين هم قيد التحقيق بتهمة ارتكاب جرائم فظيعة ضد المدنيين الصرب. ولكن ذلك لا يهم – وسوف أُنحي ذلك جانبا. فهناك شيء أكثر أهمية. لقد أوضحوا جميع شروطهم الأساسية للحوار في المستقبل، والتي تشمل اعترافنا باستقلال كوسوفو وفهمنا بأن كوسوفو هي التي ستعين حدودها. وأنهم لن يقوموا حتى بتغيير شكل دولتهم، أي الدولة الموحدة. ونتيجة لذلك، لن يحصل الصربيون على أي شيء.

وسؤالي للجميع هنا هو: ما الذي ينبغي أن يكون عليه ذلك الحوار في المستقبل؟ هل ينبغي أن يكون بشأن الكريات الزجاجية الصغيرة الملونة التي يلهو بها الأطفال في ساحة المدرسة، أم ماذا؟ وعلى الرغم من كل ما قلته، فإن صربيا على استعداد دائما لاستئناف عملية الحوار. ونود أن ندعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر في المستقبل. لسنا ضد الحوار برعاية الاتحاد الأوروبي، ولكننا بحاجة إلى زيادة مشاركة الأمم المتحدة في العملية بأكملها. ونحن بحاجة إلى أن نرى اتخاذ بعض الخطوات من جانب بريشتينا. فيجب أن تسحب تلك التعريفات الرهيبة وتتخذ إجراءات أخرى. إن ذلك هو ما سيمكننا من كفالة سلامة شعبنا. وفي الختام، اسمحوا لي أن أتكلم مجرد جملتين باللغة الصربية فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعيشون في كوسوفو وميتوهيا.

(تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية).

أود أن أشيد بإخوتي وأخواتي الصربيين على كل ما عانوه، وعلى العذاب الذي ما زالوا يتعرضون له. وأريد أن يعرفوا أن صربيا ستقف دائما معهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*) أشكر الرئيس فوتشيتش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد تاتشي.

السيد تاتشي (*تكلم بالألبانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم أمام المجلس اليوم بالنيابة عن مؤسسات وشعب جمهورية كوسوفو.

وأود أن أشكر الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مواصلة التركيز على كوسوفو والتطورات في المنطقة. ولن أنسى أبدا أصوات الأمل، والدعوات إلى السلام التي تردد صداها في هذه القاعة خلال أحلك أيام مواطني كوسوفو، بمن فيهم أنا. ولن ينس شعبي، ولا أنا مطلقا، أنه عندما كنا نواجه أصعب اللحظات أصبح المجلس صوتنا. وسنظل ممتنين جدا لذلك. وبفضل المجلس عرف العالم العلل الكثيرة التي جرت معاناتها أثناء الحرب مع صربيا، بما في ذلك العنف المنهجي والتطهير العرقي، ومقتل الآلاف من الأبرياء، والآلاف العديدة من الذين لا يزالون في عداد المفقودين، وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ من النساء اللاتي ما زلن يعشن مع الألم والوصم جراء العنف الجنسي الذي تعرضن له. وكان المجلس صوتنا عندما لم يكن لدينا صوت.

ومع ذلك، نجتمع هنا اليوم بعد عقدين من الحرب الدموية وبعد عشر سنوات من نيل كوسوفو لاستقلالها. لقد استُدعينا لاجتماع استثنائي خلال فترة من الأوضاع الطبيعية الكاملة، والتقدم الكبير المحرز في كوسوفو. وهذا هو وقت المطالبة باستعراض جاد لدرجة مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو الوقت الذي يُدعى فيه المجلس إلى معالجة المشاكل الحقيقية التي يواجهها العالم اليوم.

لم يحدث شئ غير عادي في كوسوفو في الأسبوع الماضي. والواقع أن ما حدث كان قرارا عاديا تماما، سواء من حيث مهمته أو الغرض منه. وإذا كانت كوسوفو قد ارتكبت أي

خطأ، فإنها انتظرت بلا داع لمدة خمس سنوات على إنشاء جيش. إن قرار إنشاء الجيش قد تأخر، لكنه ليس خطأ بأي حال من الأحوال. وقد تأخر لأننا انتظرنا النوايا الحسنة من أولئك الذين لم يُبدوا مطلقا حسن النية تجاه كوسوفو. بيد أن جمهورية كوسوفو، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، قد اتخذت الآن الخطوة الطبيعية لإنشاء جيشها. وأود أن أسأل المجلس ما هو الأمر غير العادي في ذلك؟ ليس هناك أي شئ غير عادي بشأن ذلك. وليس هناك ما يتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أو خطة أهتيساري أو دستور كوسوفو أو حتى القانون الدولي.

أولا وقبل كل شيء، فإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وبالتحديد الفقرة ١٥، يشير إلى نزع سلاح جيش تحرير كوسوفو فحسب – وهي عملية اكتملت في وقت قياسي وبدون حوادث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وكانت هذه العملية موضع تقدير كبير، حتى من جانب مجلس الأمن والأمين العام آنذاك، كوفي عنان. كما كان محل ثناء كبير من منظمة حلف شمال الأطلسي على النحو الذي أكدته التقارير الصادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال تلك الفترة.

ثانيا، إن الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو الذي قدمه الرئيس أهتيساري – الذي كان المبعوث الخاص لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل – يؤكد بوضوح حق كوسوفو في أن يكون لها جيش في المادة ٥,٢. علاوة على ذلك، فإن الاستعراض الاستراتيجي لقطاع الأمن، المضطلع به بالتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي، يؤكد بوضوح شديد حق كوسوفو في تحويل قوتها الأمنية إلى قوات مسلحة.

وأخيرا، والأهم من ذلك، فإن قرار محكمة العدل الدولية – الذي يمكن أن أضيف، اتخذ بناء على طلب صربيا، وعلى وجه التحديد من جانب وزير الخارجية السابق فوك يرميتش – يشدد على أن كوسوفو لم تنتهك أي قوانين الدولية عندما أعلنت استقلالها. ولذلك، فإن حق كوسوفو في أن يكون لها جيش أمر لا يقبل الجدل. يمثل إنشاء الجيش إرادة شعب كوسوفو، مع الإرادة السياسية بالإجماع من جانب الممثلين الذين اختارهم الشعب – بغض النظر عما إذا كان البعض يعجبه ذلك أم لا. إن دولة صربيا قد أعربت عن تأزيم الحالة، لكن مواطني كوسوفو الصرب لم يفعلوا ذلك.

واسمحوا لي، بصفتي رئيس جمهورية كوسوفو والقائد العام، أن أقول بوضوح إن القوات المسلحة في كوسوفو ستحقق مزيدا من السلام والاستقرار. إن تحويل بعثة قوة أمن كوسوفو ليس خطوة اتخذناها لتوجيه رسالة إلى أي شخص. ولن يشكل جيش كوسوفو تهديدا لأي كان. وسيظل جيش كوسوفو قوة محترفة وذات تعدد عرقي. وأكثر من ١٠ في المائة من الجنود هم من الطوائف التي لا تشكل أغلبية، وهي تشمل الصرب وأبناء الجبل الأسود والكروات والأتراك والبشناق والروما والأشكاليا والمصريين، وما إلى ذلك. وهذه قوة ستحمي كل مواطن في كوسوفو في جميع أنحاء إقليم كوسوفو – كل طفل وكل شاب، بصرف النظر عن اللغة التي يتكلموها في المنزل.

وحتى ١٩٩٩ كان شعب بلدي دائما يخاف، بسبب ماضيه المأساوي، من الزي العسكري، وذلك لأنه كان على وجه الدقة تاريخيا أجنبيا ورمزا للقمع. ومع ذلك، سيكون جنود كوسوفو جنود سلام، وسيكون جيش كوسوفو عاملا مساهما في الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، شهدت كوسوفو أكبر عدد من العائدين وفي وقت قياسي. وعاد أكثر من مليون مواطن من كوسوفو، تم طردهم بعنف من جانب جهاز دولة سلوبودان ميلوسيفيتش، إلى المنازل والممتلكات التي دمرت تدميرا كاملا في صيف عام ١٩٩٩. وفي هذا السياق، أشعر بانزعاج شديد لأن بعض صرب كوسوفو، ومواطني كوسوفو وأفراد قوة أمن كوسوفو، أجبروا على الاستقالة بسبب الضغوط الهيكلية الهائلة المفروضة عليهم من قبل عناصر تابعة للدولة الصربية.

وقد تأثرت بقصص بعض الجنود من الطائفة الصربية عن أعمال التخويف التي تفرضها عليهم الدولة الصربية. فقد هوجمت أسرهم وألقيت القنابل اليدوية على منازلهم، واحتجز العديد لساعات دون انقطاع من جانب الشرطة الصربية خلال سفرهم إلى صربيا. هذه هي الحقيقة المروعة. وأشعر بالحزن الشديد عليهم، لأنني أعرف أن معظمهم سلموا زيهم الرسمي والدموع في أعينهم وكانوا مكسوري القلوب. ومع ذلك، أود أن أطمئن الجميع بأننا لن نتراجع أبدا عن التزامنا، الذي أصبح أقوى، بشمول جميع الطوائف في جيش كوسوفو. وهذا جيش سيخدم جميع مواطني كوسوفو، دون استثناء. إن التهديدات الوحيدة التي تواجه منطقتنا هي الدعوات المجنونة إلى الحرب والنزاع التي تأتي من جارتنا الشمالية.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد للمجلس أن كوسوفو ستحترم كل اتفاق دولي قائم، بما في ذلك الرسالة الموجهة إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن التعاون مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وسنواصل التعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وسيجري تنسيق جميع الجهود التي نبذلها مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي ألا يُنظر إلى إنشاء جيش كوسوفو على أنه محاولة لإنشاء نسخة طبق الأصل عن بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. بل على العكس من ذلك، فإن قرار الجمعية جمهورية كوسوفو إنشاء الجيش هو وظيفة مباشرة لبناء القدرات التي تجعل بلدنا أقدر على المساهمة في الأمن المحلي وفي الخارج. وهدفنا هو تحويل النموذج من بلد مستهلك للأمن ليصبح عاملا مساهما في تحقيق السلام والاستقرار. ومع ذلك، فإن هذا لن يتدخل بأي شكل من الأشكال في شؤون البعثة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو. إن القوات المسلحة لكوسوفو، في الواقع، ستكمل هذه البعثة. وحتى اليوم في كوسوفو، بعد ٢٠ عاما، تُعامل قوة الأمن الدولية في كوسوفو بوصفها بعثة منقذة. ويحترم مواطنو بلدي أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي احترام الأبطال؛ ولا يزالون يقدمون لهم الورود وسيكونون ممتنين لهم إلى الأبد.

أنا فخور بأن أكون رئيس بلد هو أكثر البلدان مناصرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في العالم. وعلى الرغم من الصعوبات والمظالم التي نتعرض لها، ولا سيما في عملية رفع القيود عن تأشيرات السفر، فإننا نقف كبلد صامدين في مسارنا. وليس لدينا أي بديل آخر ولا نسعى لأي بديل آخر. إن مستقبل كوسوفو ومنطقتنا يكمن في إطار الهياكل الأوروبية الأطلسية. وهذا يؤدي بنا حتما إلى جوهر مناقشة اليوم. والمشكلة التي لدى جارتنا الشمالية اليوم ليس جيش كوسوفو وإنما وجود كوسوفو نفسها بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة. إن هذه الظروف تجعل الحوار بين بلدينا أمرا بالغ الأهمية.

فبدون حوار أو اتفاق نهائي سنصبح بلدين ينتجان مواد غير ضرورية ولا تنتهي لأغراض الاستهلاك الانتخابي المحلي على حساب مستقبل دولتينا. وأناشد المجلس أن يلقي نظرة على الحملة البغيضة التي قادتها صربيا ضد محاولة كوسوفو الحصول على عضوية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وأود أن نعرف من الذي سيستفيد من عدم حصول كوسوفو على عضوية تلك المنظمة. الجريمة المنظمة والإرهاب سيستفيدان منها هنا.

هل ينبغي لي أن أحط من قدر هذا المحفل الآن باستخدام اللغة والأساليب التي تستخدمها صربيا ضد كوسوفو؟ لن أقوم بذلك. ولكي أكون صريحا، أشعر بالأسف تجاه سلوكهم. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا السلوك بحكومة كوسوفو إلى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالمنتجات الصربية التي تأتي إلى كوسوفو.

ومع ذلك، فإن كوسوفو لم تثر الحالة. وكان رد الفعل ذاك نتيجة عمل عدواني من جانب صربيا، وأتعشم أن يتم تجاوز هذه الحالة الراهنة في المستقبل القريب. إن بريشتينا وبروكسل تتواصلان بشكل مكثف بشأن المسألة.

ونحن في كوسوفو لا نزال ملتزمين بالسلام والحوار مع صربيا بالرغم من ذلك. وتحقيقا لتلك الغاية، قبل بضعة أيام وافق برلمان كوسوفو على قرار بشأن الحوار وهيكل فريق التفاوض، الذي يشمل الائتلاف الحاكم وممثلي أحزاب المعارضة والمجتمع المدني. وما دام لا يوجد لدينا اتفاق نهائي يمكن تنفيذه، فإن الحالات من هذا النوع ستواصل التكرار. إنني لا أؤيد النزاع ولا يؤيده شعب كوسوفو. ولم يحدث إطلاقا في تاريخنا أن حرضنا على أية نزاعات في الواقع. لقد كنا دائما الضحايا وكافحنا دائما من أجل البقاء.

إن السلام لا يعني عدم وجود خلافات، ولكن لا يمكن تبرير هذه الدوامة لأعمال العنف ويجب وضع حد لها. وفي المجتمعات الديمقراطية، فإن استخدام القوة فعل أحادي الجانب وليس حوارا. ولذلك فإن من واجب جيلي أن يخلف وراءه منطقة خالية من النزاعات وتنعم بالسلام المستدام، منطقة للبلقان قادرة على أداء وظيفتها وتتطلع فيها كوسوفو وصربيا، بوصفهما دولتين مستقلتين، إلى مستقبل أوروبي. إنني أعلم جيدا أنه بالنسبة للقادة، فإن بناء السلام أكثر صعوبة بكثير – بل وأكثر خطورة – من خوض الحرب، ولكن علينا واجب للحفاظ على السلام من أجل أطفالنا والأجيال المقبلة. ونحن ندين لهم بمستقبل خال من النزاع. وكوسوفو على استعداد. ونحن على استعداد للحوار. ونحن على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة، ولكنها قرارات ستخرج منها كلتا كوسوفو وصربيا رابحتين. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضا أننا إذا لم نغتنم هذه اللحظة التاريخية، فإن جميع الأطراف المعنية ستعاني من العواقب.

وقبل عقدين من الزمن، وفي يوم عادي مثل هذا اليوم تماما، كنت أرتدي الزي العسكري، وأقاتل ضد نظام سلوبودان ميلوسيفيتش. وأنا فخور للغاية بماضيّ وبماضي زملائي المقاتلين. واليوم، بصفتي رئيس دولة كوسوفو المستقلة، فإنني أدرك أن أمامي تحديا كبيرا، وهو المعركة من أجل مستقبلنا، ومن أجل تحقيق السلام، والمعركة لإنهاء النزاع بين شعبينا الذي استمر لقرن من الزمان. وأعلم أن ذلك لن يكون سهلا على الإطلاق. وأعلم أنه سيتطلب إيجاد حلول توافقية وأن الاتفاقات من هذا النوع لا تلقى قبولا شعبيا واسعا. ولكن هذه الاتفاقات ضرورية. وأعتقد اعتقادا جازما أن لأي اتفاق مثل هذا القدرة على تغيير منطقتنا بأسرها ويمكنه تحويل أولويات شعبنا. وسيعني أنه لا يمكن لأحد أن يكسب أصواتا تقوم على الكراهية والشعبوية أو تكون قادرة على تأجيج مخاوف الناس. وسيفتح التوصل إلى اتفاق شامل المجال أمام بروز قيادة جديدة، سيكون هدفها الرئيسي تحقيق الإصلاح والتنمية. إنني أومن حقا بمستقبل تجلس فيه كوسوفو وصربيا على قدم المساواة حول طاولة الأسرة الأوروبية. وأومن بمستقبل يعمل فيه جنود كوسوفو وصربيا جنبا إلى جنب في بعثات حفظ السلام في جميع أرجاء العالم. وأومن بذلك المستقبل لأنني شهدت ما لا يمكن تصوره يتكشف أمام عينيّ.

إنني استمد الإلهام كل يوم من الرياضيين الكوسوفيين الذين علمونا أن العودة ممكنة بعد الهزيمة وأن علم بلدنا يمكن أن يرفرف حتى في البلدان التي لم تعترف بعد ببلدنا. واستمد الألهام من الصحفيين الذين ينتقدونني يوميا ولكنهم أيضا يجعلونني رئيسا أفضل كل يوم. واستمد الإلهام من مواطني كوسوفو الذين، بالرغم من كل الألم والمعاناة والخسائر التي تعرضوا لها، لم يتخلوا إطلاقا عن القيم والمبادئ التي لا تزال قائمة – وهي الحرية والمساواة والعدالة والكرامة. وأؤمن بمستقبل أوروبي لكوسوفو ولمنطقتنا، مستقبل خال من المؤامرات أو النزاع أو الكراهية. ويعود إلينا أمر تحقيق ذلك المستقبل، في الأسابيع والأشهر المقبلة، ومن خلال اتفاق سلمي ونهائي وملزم قانونا بين كوسوفو صربيا، بدون وجود حدود على أسس عرقية أو تبادل للسكان، بل بدلا من ذلك بالاعتراف المتبادل بينهما بوصفهما بلدين مستقلين وذوي سيادة بمجتمعات متعددة الأعراق.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ثاتشي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أولا أن نشكر زملاءنا ممثلي كوت ديفوار على موقفهم القائم على المبدأ وعلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن بناء على طلب صربيا وروسيا فيما يتعلق بالانتهاك الصارخ للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، نتيجة لإقرار جمعية بريشتينا مجموعة من القوانين بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة كاملة.

ونحن ممتنون لوكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية وتقييماته. كما استمعنا بعناية للبيان الذي أدلى به السيد هاشم ثاتشي. ونرحب في جلسة اليوم بمشاركة رئيس صربيا، فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، ونشاطره دواعي قلقه المختلفة من الحالة في كوسوفو وعدم الشرعية المحيطة بقرار إنشاء ما يسمى بالقوات المسلحة لكوسوفو. إننا لا نشير إلى عدم المشروعية المتصل بالقرار نفسه فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالتقييمات الواردة في القرار، على نحو ما سمعنا بالفعل في الإشارات إلى بيان الاتحاد الأوروبي الثامن، الذي أعتقد أننا سنسمع عنه أكثر من مرة في هذه الجلسة، ممن لم يعد لهم القانون الدولي قائما بعد الآن. إنهم يتصرفون الآن على أساس ما يسمى بنظام قائم على قواعد غير الشرعية يدرجون فيه أية قرارات غير شرعية ويكيفونها لكي تتناسب مع الظروف السياسية. واليوم سنستمع لتفسيرات مضنية للأسباب وراء أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يمت بصلة إلى ما يسمى بالقرار السيادي لبرلمان ما يسمى بدولة ذات سيادة.

وفي الأعوام الماضية، حذرنا في كثير من الأحيان من أن مشاكل كوسوفو بدلا من أن تحل فإنها، للأسف، تتراكم. وأشرنا باستمرار إلى أن الحالة في المنطقة إلى حد كبير غير مستقرة، ويمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة في أي لحظة. وطالبنا بتكثيف الرصد الدولي استنادا إلى توجيه مجلس الأمن. وتم تجاهل نداءاتنا. لقد غطوا بانتظام على بريشتينا، ونتيجة لذلك، اتخذت الحالة منعطفا متفجرا. لقد أدت انتهاكات جسيمة أخرى إلى تفاقم رفض بريشتينا الاستفزازي المستمر لخمسة أعوام الوفاء باتفاق رئيسي مع بلغراد بشأن إنشاء جماعة البلديات الصربية في كوسوفو. وشكل قرار تحويل قوة أمن كوسوفو إلى القوات المسلحة لكوسوفو انتهاكا صارخا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي، كما أكد الأمين العام مرة أخرى، لا يزال الأساس القانوني الدولي الرئيسي للتسوية السلمية في كوسوفو. ويتضمن القرار شرطا واضحا تماما مفاده أنه لا بد من نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة من ألبان كوسوفو. إن الوجود الوحيد في أرض كوسوفو الذي يأذن به القرار على سبيل الحصر هو وجود الوحدات المتعددة الجنسيات الخاضعة للمراقبة الدولية.

ولم يتمّ إحراز أي تقدم في كوسوفو على صعيد تهيئة الظروف المفضية إلى التوصل لتسوية سياسية. ولا تحقق بعثة الوساطة التابعة للاتحاد الأوروبي أي نتائج عملية. فقد باتت الحوادث غير المشروعة والغارات العنيفة التي تشنها القوات الخاصة لشرطة كوسوفو على السكان الصرب في الشمال أكثر تواترا. إن كفالة حماية موثوقة للمباني الأرثوذكسية في كوسوفو مشكلة كبيرة، فيما يواصل أبناء كوسوفو الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. ولا تزال المنطقة تمثل بيئة خصبة لتجنيد المتطرفين، وهي وجهة الإرهابيين الفارين من سورية والعراق. وتظل معدلات عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى المنطقة متدنية على نحو غير مرض. وكان حدوث أزمة إنسانية حقيقية قاب قوسين أو أدنى عندما فرضت بريشتينا رسوما جمركية عقابية على السلع الواردة من وسط صربيا. وفي ظل هذه الخلفية، فإن ظهور القوات المسلحة لكوسوفو يمثل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة من خلال العودة إلى النزاع المسلح.

ويُنتهك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بعلم البلدان الغربية الرئيسية، وبدعم منها، ومن خلال تواطئها المباشر، بسبل

منها قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو)، التي يستتند وجودها الأمني الدولي في المنطقة إلى ذلك القرار. واضطررنا إلى استنتاج أن قوة الأمن الدولية في كوسوفو تتبع في تنفيذ ولايتها نهجا انتقائيا للغاية. قبل بضعة أيام فحسب، بذريعة ضمان الأمن في المناطق الشمالية المأهولة بالصرب في كوسوفو، أجرت قوة كوسوفو مناورات واسعة النطاق هناك باستخدام عشرات المركبات المدرعة. وبدا ذلك كحقلة أخرى من حلقات ترهيب صرب كوسوفو، فيما لم تجر تلك العمليات في المناطق الألبانية حتى في حالات الاستفزاز والعنف السافرة، مثل ما حدث في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، عندما قام المتطرفون الألبان بسد الطرق بالحواجز من أجل منع رئيس صربيا السيد فوتشيتش من زيارة الصرب القاطنين في قرية في المنطقة. ولم تستجب قوة كوسوفو بصورة مناسبة لهذا الانتهاك الواضح لحرية التنقل، ناهيك عن حقيقة أن الأمر يتعلق بمسؤول رفيع المستوى.

وانتُهجت في إطار قوة كوسوفو سياسة منذ أمد بعيد تتيح توفير التدريب المنتظم للأفراد الألبان في قوة أمن كوسوفو وهو أمر يتعدّى اختصاص قوة كوسوفو. نحن لا نتحدث عن التعامل مع المشكلات في مجالي الإنقاذ أو الدفاع المدني، بل عن تدريب وتوجيه ذي طبيعة عسكرية بحتة. ويجري ذلك في معسكر بوندستيل، فضلاً عن أماكن أخرى، وهو معسكر أنشئ في الأصل لأغراض بناء السلام في إطار تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لكن عملياته غير شفافة على الإطلاق. ونصر على أن تقدم قوة كوسوفو للمجلس تقريرا شاملاً وكاملاً عن كيفية استخدام معسكر بوندستيل، فضلا عن الأفراد الذين تمّ نشرهم هناك وموارد المعسكر المادية والتقنية.

إن موقف الاتحاد الأوروبي مخيب جدا للآمال، لأنه يدعي، من ناحية، أنه وسيط يتحلى بالموضوعية، فيما يدّعي، من ناحية أخرى، أنه يجهل حقيقة إنشاء جيش لكوسوفو على نحو غير مشروع. ولا يمكن وصف ردّ الاتحاد الأوروبي على القرار الذي اتخذته بريشتينا مؤخراً إلا بعديم الفائدة. لقد تجاوزت سياسته اللامسؤولة والمزدوجة خطأً فاصلاً خطيراً. فظهور ما يسمى بجيش كوسوفو يمثل خطراً وجوديا على الصرب. والسبب واضح. فيكفي القول إن قوة أمن كوسوفو تَعُدّ في صفوفها عددا غير قليل من المقاتلين السابقين في جيش تحرير كوسوفو، المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع، وكان ضحاياهم من الصرب والأقليات أو المعارضين الألبان. أما أولئك الذين ارتكبوا جرائم شملت اختطاف الأشخاص وانتزاع أعضائهم بغرض بيعها في السوق السوداء، فما زالوا يتجنبون المساءلة. وبات من الصعب علينا أكثر فأكثر أن نأخذ مأخذ الجد الوعود التي نظل نسمعها سنة تلوى الأخرى بأن الدوائر المتخصصة بكوسوفو والمعنية بمقاضاة الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو ستضمن على النحو المفترض انتصار العدالة.

وما يثير قلقنا بوجه خاص، احتمال أن تُقدم وحدات مسلحة من ألبان كوسوفو على غزو المناطق المأهولة بالصرب في الشمال من أجل بسط سيطرة بريشتينا على كامل إقليم كوسوفو. من شأن هذا السيناريو أن يُسفر عن سفك للدماء وأن يستحيل كارثة حقيقية قد تعود بالبلقان إلى فترة الاضطرابات وتقضي على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي خلال العقود الأخيرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. للأسف، لا ثقة لدينا في قدرة الوجود الأمني الدولي وتأهبه لمنع حدوث هذه الحرب الخاطفة.

ولقد أحطنا علماً برد فعل القيادة الصربية الذي ما فتئ يتسم بقدر كبير من المسؤولية وضبط النفس، إذ حثّت صربَ كوسوفو على التحلي بالهدوء وعدم الرد على الاستفزازات، فضلا عن الجهود التي تبذلها لتخفيف حدة التوتر من خلال الوسائل الدبلوماسية حصراً. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري أن نأخذ بجدية بالغة رسالة القيادة الصربية التي مفادها أنه في حال غزت قوات أمن ألبان كوسوفو الشمال أو حاولت

ارتكاب مذابح ضد الصرب في أجزاء أخرى من كوسوفو، فإن بلغراد ستتولى حمايتهم. وفي رأينا، فإن الوجود الأمني الدولي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير تلك الحماية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للفقرة ٩ (ب) من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن قوة كوسوفو ملزمة باتخاذ تدابير فورية وشاملة لنزع سلاح كل وحدة من وحدات ألبان كوسوفو المسلحة وحلها. وفيما يتعلق بقرار إنشاء ما يسمى بالقوات المسلحة لكوسوفو في انتهاك لقرار المجلس، فينبغي إلغاؤه فورا. ونأمل من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تواصل، في إطار ولايتها، الاضطلاع بدور نشط لكفالة الظروف التي تتيح حياة طبيعية يسودها السلام لجميع سكان كوسوفو، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتيسير العملية السياسية. كما نأمل من الاتحاد الأوروبي أن يوظف قدراته، بما في ذلك وجوده في كوسوفو وآليات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم مع بريشتينا، لمنع زيادة تدهور الحالة، وأن يساعد على التوصل إلى إلغاء للقرارات الاستفزازية التي اتخذتها السلطات الألبانية في كوسوفو بشأن الرسوم الجمركيةعلى التجارة والقوات المسلحة.

في الختام، تجدر الإشارة إلى المحاولات ذات الآثار السلبية من جانب الجهات الراعية لبريشتينا لحجبَ تدهور الحالة في كوسوفو عن أنظار المجتمع الدولي وعرقلة النظر بانتظام في مشكلة كوسوفو في مجلس الأمن. اتباع هذا النوع من السياسات سبب من أسباب حالة الأزمة الراهنة هناك، لأنه يمنح سلطات كوسوفو شعورا بأن كل شيء مباح وأن ما من أحد سيخضع للمساءلة. يجب أن يواصل المجلس التركيز على الحالة في كوسوفو. وينبغي التقيد تقيدا تاماً بالدورة الفصلية لتقارير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ولا يمكننا أن نستبعد أنه قد يكون من الضروري عقد جلسات طارئة أخرى لمجلس الأمن في حال تصاعد الاتجاهات السلبية. وغني عن القول، إننا نأمل ألا يحدث ذلك.

ونود أن نسترعي انتباه الأمانة العامة إلى أهمية رصد تطور الحالة رصداً دقيقاً وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الأمن.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا على إحاطته، وأن أرحب في المجلس، بالسيد فوتشيتش رئيس جمهورية صربيا والسيد ثاتشي رئيس جمهورية كوسوفو. وسأركز على ثلاث نقاط – أولا سيادة كوسوفو؛ ثانيا، خلفية التوترات الراهنة؛ وثالثا، ضرورة استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

فيما يخص النقطة الأولى، أود أن أشدد على أن مملكة هولندا تؤيّد تماما استقلال جمهورية كوسوفو وسيادتها. وبوصف كوسوفو دولة ذات سيادة، فلديها الحق في إنشاء مؤسساتها الخاصة.

ومع ذلك، فإننا نرى أن تحويل قوة أمن كوسوفو ينبغي أن يكون عملية شفافة وشاملة للجميع، تمشيا مع دستور كوسوفو. وتشجع هولندا كوسوفو على تنفيذ عملية التحويل بالتشاور مع حلف الناتو والجهات الدولية الأخرى ذات الصلة. وشمولية العملية أمر مهم لضمان أن تحظى الفترة الانتقالية ومدتها ١٠ سنوات بدعم الجميع في كوسوفو، ولا سيما الطوائف التي لا تمثل الأغلبية. وعلى نطاق أوسع، ينبغي أن تكون مسيرة كوسوفو صوب مواصلة التطبيع عملية منظمة، يجب في سياقها على جميع الجهات الفاعلة على أرض الواقع احترام قرارات ومقررات المجلس وتنفيذها تنفيذا كاملا.

ويقودني هذا إلى النقطة الثانية، خلفية التوترات الحالية. إن القرار الذي اتخذته سلطات كوسوفو ببدء تحويل قوة أمن كوسوفو يأتي في توقيت حساس. وقد شهدنا مؤخرا اتخاذ كلا الجانبين لسلسلة من الخطوات التي لم تكن مفيدة لتهيئة مناخ موات لمواصلة تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وبعد مرور نحو عقدين على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أحرزت بلغراد وبريشتينا تقدما كبيرا في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الهامة.

ومع ذلك لا يزال يتعين عليهما الاتفاق على العديد من جوانب علاقتهما في المستقبل. ومن المفهوم أن هذه العملية ليست سهلة وأنه تتخللها نجاحات وإخفاقات. وهذا هو أيضا السبب الذي يجعلنا نمضي وقتا في المجلس لمناقشة الحالة في كوسوفو، حتى وإن لم تعد تشكل تهديدا وشيكا أو خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وندعو البلدين إلى التصرف بروح المسؤولية والعمل من أجل تهدئة الحالة.

ويقودني هذا إلى النقطة الثالثة. إن من الضروري أن يستأنف الجانبان الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن دون شروط مسبقة، وأن ينفذا الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الماضي. وينبغي أن يدركا أن الوضع الراهن ليس حلا طويل الأمد. ويتوقف استتباب الأمن على علاقات حسن الجوار. والجميع في المنطقة سيستفيدون من عودة الأمور إلى طبيعتها على الصعيد السياسي ومن زيادة التكامل الاقتصادي وتقليص الحواجز التجارية.

وتتمثل إحدى المهام الأساسية لكوسوفو في تحسين الحياة اليومية لجميع مواطنيها. وتنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، فضلا عن خطة الإصلاح الأوروبية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق ذلك الهدف النبيل. وينبغي للطرفين تجنب الإجراءات الانفرادية التي تتعارض مع روح الحوار وتقوض الثقة المتبادلة. ولذلك، فإننا نأسف لأن بعض أعضاء المجلس أصروا على أن تكون مناقشة اليوم علنية، عوضا عن أن تكون جلسة تحاور.

في الختام، فإننا نطالب صربيا وكوسوفو بإظهار إرادتهما السياسية والتزامهما بتطبيع العلاقات عن طريق مواصلة العمل في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات العرض. وأود على وجه الخصوص أن أرحب بالرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي في جلستنا.

تُعقد هذه الجلسة عقب القرارات الأخيرة التي اتخذها برلمان كوسوفو بشأن تطور قوة أمن كوسوفو على مدى السنوات العشر المقبلة. وفي ضوء المسائل التي ذكرها لنا السيد لاكروا من فوره، تحيط فرنسا علما بهذه القرارات ولكن، كما فعل الأمين العام، تود أن تعرب عن قلقها إزاء إمكانية تدهور الحالة. ونأسف لحقيقة أنه منذ بداية العام، ولا سيما في الأسابيع القليلة الماضية، أثرت عدة حوادث وقرارات انفرادية على الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وأنا أشير تحديدا إلى القرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو بفرض ضريبة بنسبة ١٠٠ في المائة على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك. وشأننا شأن الاتحاد الأوروبي، فإننا ندعو سلطات كوسوفو إلى إلغاء هذا القرار. وبصورة أعم، فإننا ندعو الطرفين، شأننا في ذلك شأن الأمين العام، إلى ممارسة أكبر قدر ممكن من ضبط النفس ونحثهما على بذل كل ما في وسعهما لحل نزاعاتهما عن طريق الحوار من أجل الحد من خطر التصعيد.

ثمة مبدآن يجب أن نهتدي بهما في آرائنا بشأن هذا الموضوع، ألا وهما، احترام سيادة كوسوفو، التي تشكل الأساس لقرار الشروع في انتقال قوة أمن كوسوفو، والاحترام الصارم لاختصاص قوة الأمن الدولية في كوسوفو، على النحو الذي حدده القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبينما يبدو مشروعا في نظرنا أنه يحق لكوسوفو، التي نعترف بها بوصفها دولة، أن تكون قادرة على بناء قوة مسلحة، فإن هذا ليس هو الوقت المناسب لسن قوانين من هذا القبيل لأنها من المرجح أن تلحق الضرر بالحوار بين بلغراد وبريشتينا في توقيت تشتد فيه الحاجة إلى هذا الحوار أكثر من أي وقت مضى. كما أننا نشجب أن هذه القوانين لم تُسن بالتنسيق مع حلف الناتو وأنها لم تمر عبر العملية الدستورية. أخيرا، نأمل أن يتم نشر قوة أمن كوسوفو في

شمال البلد مع الالتزام بالترتيبات الحالية، التي تنص على أن أي نشر من هذا القبيل لا يمكن أن يتم إلا بموافقة مسبقة من قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

إن الآثار المترتبة على استقرار المنطقة للتوصل إلى تسوية شاملة ونهائية للنزاع بين صربيا وكوسوفو هائلة. ويجب أن يظل هدف المضي قدما نحو إبرام اتفاق شامل وملزم قانونا لتطبيع علاقاتهما، يحظى بتأييد الجانبين على أعلى مستوى، أولوية مطلقة. ومن ثم، فإن من المهم للغاية مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية وضمان تهيئة بيئة مستدامة تعزز التقدم المحرز في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، نشجع قادة البلدين على استئناف السير على طريق الحوار الشاق في أقرب وقت ممكن وإبداء روح المسؤولية الأساسية والإرادة السياسية. ويجب على كل طرف الامتناع عن أي عمل أو بيان أو تدبير، يُرجح أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وتقويض روح التطبيع.

وبخلاف الحاجة الملحة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والمصالحة من أجل الأجيال الحالية، يجب على الجميع التطلع إلى المستقبل بعزم وتجاوز الصعوبات الراهنة. وقد ذكّرت الممثلة السامية فيديريكا موغيريني، التي تؤيد فرنسا جهودها للوساطة، كلا الطرفين بذلك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتوفر سلطات بلدنا على أعلى مستوى دعمها الكامل للجهود الرامية إلى إحراز تقدم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ولن يتمكن الجانبان من تحقيق آفاقهما الأوروبية، وهي البوصلة المشتركة التي ينبغي أن توجههما وتوحدهما، إلا بالتطبيع الكامل لعلاقاتهما. ومستقبلهما يكمن في ذلك، وهو مستقبل مشترك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما استمعت بعناية شديدة إلى ما قاله الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي اليوم.

نعتقد أن تطوير كوسوفو لقواتها المسلحة يندرج ضمن حقها السيادي بوصفها دولة مستقلة متمتعة بالحكم الذاتي، ونحث كوسوفو – وأنا اتفق مع ممثل فرنسا بخصوص هذا الأمر، على القيام بذلك بالتشاور الوثيق مع حلف الناتو والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وألاحظ من إعلان كوسوفو أن هذا التطوير سوف يستغرق ١٠ سنوات.

لقد أصبحت كوسوفو، منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دولة مستقلة متمتعة بالحكم الذاتي، تعترف بها أكثر من ١٠٠ دولة عضو في الأمم المتحدة. وينبغي النظر إلى قرارها بتمديد ولاية قوة أمن كوسوفو في هذا السياق.

وتفسر المملكة المتحدة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بأنه لا – وأكرر لا – يتضمن أي شيء يحول دون انتقال ولاية قوة أمن كوسوفو مستقبلا. والواقع، أنني أعدت قراءة القرار أثناء فترة الغداء. ومضيت بعد ذلك لأقرأ الوثيقة التي تلته، الإطار الدستوري، وخطة أهتيساري التي وضعتها الأمم المتحدة، المسماة الاقتراح الشامل لتسوية وضع كوسوفو. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه لا يوجد شيء في أي من تلك الوثائق الثلاث يمنع تحويل قوة أمن كوسوفو. وقد أنشأ الإطار الدستوري قوة حماية لكوسوفو. ويستند الدستور إلى ذلك المقترح ويستند هذا القرار الأخير إلى الدستور. أردت فحسب أن أثبت ذلك الأمر. ومع ذلك، ما زلنا نحث كوسوفو على التصرف بصورة مسؤولة وشفافة وبالتشاور مع الحلفاء في الناتو وعلى الوفاء بالتزاماتها القائمة بموجب الترتيبات المتفق عليها مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو. ونرحب بما أكد عليه الرئيس ثاتشي اليوم في ذلك الصدد، ولكن من نافلة القول إننا نتوقع أن نرى ذلك موضع التنفيذ.

لقد لاحظت الادعاء بأن الانتقال من قوة أمن كوسوفو يمثل تهديدا لطائفة صرب كوسوفو. وذلك الادعاء لا تدعمه الجهود الحقيقية التي تبذلها كوسوفو لجعل القوة قوة متعددة الأعراق، حسبما طلب الحلفاء في الناتو، ويؤسفنا أن تلك الجهود تقوضها ضغوط خارجية. ونشجع حكومة كوسوفو

على مواصلة التواصل مع الصرب في كوسوفو من أجل تبديد مخاوفهم. لقد مضى وقت طويل منذ أن زار المجلس كوسوفو، غير أنني شاركت في إحدى الزيارات السابقة، حيث زرنا طائفة صرب كوسوفو في الشمال واستمعنا إلى العديد من الناس – ولكن ليس جميعهم – والذين أيدوا ما قاله الرئيس فوتشيتش والسفير الروسي اليوم. ولا نتفق مع بلغراد في اعتقادها بأن من شأن توسع قوة أمن كوسوفو من حيث الحجم والولاية على مدى العقد القادم أن يهدد الاستقرار الإقليمي. ونتطلع إلى رد بلغراد بطريقة مدروسة، بما في ذلك في بياناتها العامة.

وفي ضوء ذلك، ترى المملكة المتحدة أن تصريحات كبار السياسيين والمسؤولين بشأن احتمال استخدام القوة من جانب صربيا غير مفيدة، ونحن نرفض فكرة حتى مجرد طرح مفهوم ذلك الاستخدام للقوة. وأعتقد أن تكرار أحد أعضاء المجلس لذلك الكلام اليوم أمر ينم عن عدم المسؤولية. وأتفق مع ذلك العضو أن ثمة مخاطر من أن تتجدد الاضطرابات، ولكنها ليست ناجمة عن ذلك القرار. إن سببها أطراف من خارج كوسوفو، تسعى لاستغلال الموقف لتحقيق أهدافها الخاصة. غير أنني أجد تشجيعا في ما سمعته عن دعم روسي لحلف الناتو، والذي أعتقد أنه ربما يكون سابقة في هذه القاعة.

كما أشار المتكلمون الآخرون، فإن السبب الأساسي لوجودنا هنا واستمرار تلك المشاكل هو عدم التطبيع. لقد تم وضع عراقيل أمام التسويات وأمام التقدم في كل خطوة. وبذلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا محاولات. وللأسف، كانت هناك في كل مرحلة من مراحل محاولات تسوية المسألة معوقات، يؤسفني أن أقول إن مصدرها بلغراد. والسبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال التطبيع، ونحن نتطلع إلى إحراز كل من كوسوفو وصربيا تقدما في ذلك المسار. ونحيط علما مع التفاؤل بالقرار الذي اعتمده برلمان كوسوفو في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بتكوين فريق تفاوضي يضم ممثلين عن كل الأطراف. وأشارك زميلي الفرنسي والآخرين في حث الطرفين على العودة إلى المفاوضات من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. فإحراز تقدم بشأن الحوار أمر حيوي للاستقرار والأمن والازدهار في البلدين وفي المنطقة. ولا بد من أن يسهم الاتفاق النهائي نفسه كذلك في الاستقرار المحلي والإقليمي والعالمي. ويتعين على الجانبين أن يأخذا في الاعتبار أن أي اقتراحات يطرحانها من خلال المفاوضات يجب أن تعزز سلامة وأمن جميع – وأكرر جميع – مواطنيهما.

ومن الواضح أنني لا أستغرب البيان الذي أُدلي به اليوم نيابة عن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الثمانية – الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن بولندا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا – إلى جانب إيطاليا وبلجيكا وألمانيا، إذ أنني شاركت في ذلك الأمر. غير أن السبب في أن هذا البيان ليس بمستغرب هو أن الأمر يتعلق بمنطقتنا. فنحن ما زلنا نهتم اهتماما كبيرا بما يحدث في منطقة غرب البلقان. وعلى الرغم من الجهد الكبير المبذول من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي نفسه للمساعدة على تحقيق الاستقرار والأمن هناك، فإن الأمر يتعلق بمستقبلهما – مستقبل كوسوفو وصربيا. وإنني أحثهما، كما فعل غيري من المتكلمين اليوم، على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتطبيع علاقاتهما عن طريق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأدعو جميع قادتهما، الذين تم انتخابهم لتمثيل مصالح الشعبين، إلى التمكين من أن يحدث ذلك. ويجب على كلا البلدين الآن التركيز على إبرام اتفاق تطبيع مستدام من خلال الحوار، اتفاق يعزز الأمن ويحظى بدعم شعبي محلي ويعود بالنفع على كلا البلدين. ونحن على استعداد لدعم إبرام اتفاق كهذا، كما ظللنا نفعل دائما.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية اليوم، وأرحب بالرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي في المجلس. ونشكرهما على ملاحظاتهما وعلى الانضمام إلينا هنا اليوم.

تعيد الولايات المتحدة تأكيد دعمها لانتقال تدريجي وشفاف إلى قوة مهنية متعددة الأعراق قادرة على العمل مع قوات الناتو، تخدم جميع طوائف كوسوفو وتمثلهم. والتشريع الذي اعتمده برلمان كوسوفو في الأسبوع الماضي يتوافق تماما مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن من حق كوسوفو السيادي إنشاء قوة مسلحة والاحتفاظ بها. فقد أذن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بإنشاء وجود أمني دولي في كوسوفو وكلفه بنزع سلاح جيش تحرير كوسوفو وغيره من جماعات ألبان كوسوفو المسلحة. ولا تسري تلك الأحكام على قوة أمن كوسوفو. فهذه القوة لا هي بجيش تحرير كوسوفو ولا هي جماعة من جماعات ألبان كوسوفو المسلحة. إنها قوة منفصلة متعددة الأعراق أُنشئت عقب استقلال كوسوفو في عام ٢٠٠٨. وقد قضت محكمة العدل الدولية بوضوح في عام ٢٠١٠ أن هذه القوة لا تنتهك القانون الدولي أو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا يترتب على التصويت الذي أُجري في كوسوفو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر أي تغيير مباشر في شكل القوة أو مهمتها أو عملياتها. بل كان بالأحرى خطوة أولى، تمثل بداية للعمل الجاري والعملي لبناء قوة متعددة الأعراق، وفقا للخطة الانتقالية العشرية لحكومة كوسوفو. وندعو حكومة كوسوفو إلى مواصلة التنسيق الوثيق مع الشركاء والحلفاء في الناتو في سياق تواصلها مع طوائف الأقليات هناك، الآن وعلى مدار العملية المستقبلية التي تستغرق سنوات. ونتوقع من حكومة كوسوفو الالتزام على نحو موثوق بجميع الترتيبات والالتزامات القائمة المتعلقة بتحركات وعمليات القوات في كوسوفو، ولا سيما تعهدها للأمين العام للناتو في عام ٢٠١٣ بأن أي عمليات في شمال كوسوفو تستلزم التشاور مع قائد قوة الأمن الدولية في كوسوفو. غير أن أفضل شيء لمصلحة أمن كوسوفو، في نهاية المطاف، هو تطبيع العلاقات مع صربيا. وينبغي أن يشكل الحوار الأولوية الرئيسية للبلدين، ونحثهما على إزالة أي حواجز وعدم اتخاذ إجراءات استفزازية تحول دون العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق تطبيع شامل.

ونشجع كوسوفو وصربيا على اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من حدة التوترات وتهيئة الظروف من أجل إحراز تقدم سريع بشأن حوار التطبيع. ونحثهما على الإقرار بأهمية الالتزام التام بالتطبيع، الذي سيحقق فوائد كبيرة لشعبي واقتصادي البلدين وللسلام والأمن فيهما. إن الاعتراف المتبادل وتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو يشكلان المستقبل، وستستفيد جميع الأطراف من الاعتراف بهذا الواقع وتقبله.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد بلدي بفخامة الرئيس ألكسندر فوتشيتش والسيد هاشم ثاتشي في المجلس ويشكر وكيل الأمين العام لاكروا على تزويدنا بلمحة عامة عن التطورات الأخيرة.

نود أن نُذكر المجلس بأننا أعربنا قبل شهر واحد في هذه القاعة (انظر S/PV.8399) عن قلقنا إزاء احتمال تحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوات مسلحة. والآن، نسمع عن قرار اتُخذ مؤخرا باعتماد ثلاثة قوانين للشروع في هذا الانتقال.

ونتفق مع موقف الأمين العام بشأن هذه المسألة، ونؤيد دعوته جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من النكسات في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ذلك هو ما يجسد الحالة الراهنة في المنطقة، التي تتطلب اهتمامنا المستمر باعتبارها مسألة هامة في جدول الأعمال. وأولوياتنا في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون هي مواصلة تعزيز الحوار بين الأطراف، فضلا عن تدابير بناء الثقة بأبعاده السياسية والعسكرية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية، امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثائق اللاحقة.

كما تؤيد كازاخستان النداءات التي وجهتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة

موغيريني، إلى بريشتينا لإزالة الضرائب المفروضة على المنتجات المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك لأنها تتعارض مع روح التعاون الإقليمي وتعوق عملية الحوار. وينبغي إجراء هذا الحوار تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات المعنية، الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل الحفاظ على الأمن والتنمية الشاملين والمستدامين في كوسوفو.

وفي هذا السياق، نرى أنه من المهم أن يتقيد الطرفان بالاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بوساطة من المنظمات الدولية. إننا نؤمن بأهمية ضمان إحلال السلام واستتباب الأمن في المنطقة. وسيسهم الوجود الأمني الدولي في إنشاء بيئة آمنة لجميع الطوائف، ونتفق مع الأمين العام في هذا الشأن. ونؤيد العمل داخل آليات التفاوض الدولية القائمة.

ومرة أخرى، نعرب عن أسفنا إزاء قرار المنطقة المتعلق بالمضي قدما في تشكيل الجيش. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نؤكد على أن أي خطوات انفرادية خارج آليات التفاوض الدولية القائمة يمكن أن تثير التوترات وتشكل تهديدا خطيرا للسلام وتعرض للخطر الاستقرار العام في المنطقة. وتحث كازاخستان جميع الأطراف المعنية على مواصلة تنفيذ التزاماتها بروح طيبة من الاحترام المتبادل والتفاهم والصلح من أجل السلام والاستقرار الدائمين في ذلك الجزء من العالم.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): باديء ذي بدء، أود أن أرحب بحضور رئيس صربيا، السيد ألكسندر فوتشيتش، الذي تكلم في هذه الجلسة. وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد هاشم تاتشي.

تتابع الصين عن كثب مسألة كوسوفو، وقد لاحظت أوجه التغيير المعقدة الجارية في الحالة الأمنية الراهنة في كوسوفو. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساس قانوني هام لتسوية مسألة كوسوفو. وموقف الصين الثابت هو أن توصل الطرفين إلى حل مقبول من كليهما عن طريق الحوار في إطار قرارات المجلس ذات الصلة هو أفضل نهج صوب إيجاد حل لمسألة كوسوفو. وينبغي للأطراف المعنية أن تمتنع عن أي خطاب أو عمل من شأنه تعقيد أو تصعيد الحالة، وأن تهيئ الظروف المواتية للتوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو.

تحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل الشرعية للبلد إزاء مسألة كوسوفو، وتقدر جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. وتأمل الصين أن تواصل الأطراف المعنية حوارها الواقعي والبناء، وتظل ملتزمة التزاما راسخا بالسعي إلى حل سياسي، وتنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتعزز بصورة تدريجية الثقة المتبادلة، وتقدم تنازلات متبادلة، وتواصل بناء التوافق في الآراء بهدف التوصل إلى حل دائم تقبله جميع الأطراف.

فالتسامح والمصالحة والتعايش المتناغم بين جميع الفئات العرقية في كوسوفو أمور تتماشى مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع السكان. ونأمل أن تضع جميع الأطراف المعنية رفاه الشعب في المقام الأول، وتحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية، وتعزز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وتقوم على نحو مشترك بالحفاظ على السلام والاستقرار والرفاه في منطقة البلقان.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي قيد نظره مسألة كوسوفو ويشجع الأطراف المعنية على المشاركة في حوار حقيقي بحسن نية حتى يتسنى لنا الاستمرار في الاضطلاع بدور بناء في البحث عن حل مناسب لمسألة كوسوفو.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون - بيير لاكروا، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن. أود أن

أنوه وأرحب بحضور الرئيسين ثاتشي وفوتشيتش، الموجودين في القاعة اليوم.

نرى أن التهديدات الرئيسية للاستقرار في منطقة غربي البلقان هي المسائل المعلقة المتصلة بوضع كوسوفو. إنها تعوق عملية تكامل الاتحاد الأوروبي، وهي العنصر الرئيسي للاستقرار في المنطقة، استقرار صربيا وكوسوفو على حد سواء. وتركيز المجتمع الدولي يجب أن ينصب على الإصرار على أن تتوصل الأطراف إلى اتفاق شامل وملزم قانونا يسهم في الاستقرار الإقليمي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أيضا على تقديم الدعم لهذه العملية.

وفيما يتعلق بالقانون الذي أقره برلمان كوسوفو مؤخرا بشأن قوة أمن كوسوفو، فالأمر من حيث المبدأ يخص دولة كوسوفو ذات السيادة. وفي الوقت نفسه، فإننا، – على غرار الآخرين – نشجع بقوة بريشتينا على ضمان تحويل قوة الأمن لديها على مدى السنوات العشر المقبلة من خلال عملية شفافة وجامعة، تمشيا مع الدستور وبالتنسيق الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائها. ومن المهم إشراك جميع الطوائف في هذه الممارسة، بما يكفل حصول العملية الانتقالية في نهاية المطاف على الدعم العام في كوسوفو.

وخلال الأسابيع والأشهر الماضية، لم تسهم الخطوات المتخذة من كلا الجانبين في بناء علاقات حسن الجوار وتهيئة مناخ يؤدي إلى تطبيع العلاقات. ومن المهم أن تمتنع جميع الأطراف عن الأعمال والبيانات التي يمكن أن تزيد من حدة التوتر. وندعو كلا الطرفين إلى الانضمام إلى التقيد بالاتفاقات الإقليمية، بما في ذلك اتفاقات التجارة الحرة.

لقد شهدنا مؤخرا التزاما متجددا من بلغراد وبريشتينا بالانخراط في عملية الحوار من تطبيع العلاقات الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. والحوار يجب أن يستمر بدون شروط مسبقة. فهو السبيل الوحيد إلى حل سياسي مستدام وشامل في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه برلمان كوسوفو مؤخرا لإنشاء فريق مشترك بين الأحزاب للحوار بهدف إيجاد منبر موحد. ونشدد على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحوار، فضلا عن المشاورات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية.

إن مستقبل صربيا وكوسوفو يكمن في إطار الاتحاد الأوروبي. ورسالتنا إلى الرئيسين الحاضرين هنا هي أنه ينبغي لبريشتينا وبلغراد تنفيذ الالتزامات ومواصلة عملية الحوار بروح المشاركة البناءة والتفاني. لقد حان الوقت لإظهار القيادة الشجاعة والمستبصرة. وإذا اقترحا على شعبيهما الاختيار بين المواجهة أو التعاون، فأنا على يقين من أن الشعبين سيؤيدان التعاون، إذ أنهما يدركان أن التعاون مطلوب لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون س يد ألكسندر فوتشيتش، ورئيس كوسوفو، السيد هاشم تاتشي.

تؤيد بيرو عملية بناء السلام في كوسوفو، وتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، وتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان دون الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، نرى أن من المهم للغاية أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بالوفاء بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل، وأن يظل المجلس متحدا ويقظا وهو يمارس دوره باعتباره ضامنا.

في الشهر الماضي، عندما كان المجلس ينظر في المبادرة التشريعية المتعلقة بتحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش نظامي (انظر S/PV.8399)، أعربنا عن الحاجة إلى إجراء تقييم دقيق. ونشدد على ضرورة مراعاة وجود ودور قوة كوسوفو، فضلا عن أثر التدبير على الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد.

وفي السياق نفسه، نتفق مع الأمين العام على أن القوانين الثلاثة التي اعتمدها برلمان كوسوفو لا تتفق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واتفاقات بروكسل، التي، كما نذكر، نصت على إنشاء قوة أمنية دولية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة شرطة كوسوفو، على التوالي. تدعو بيرو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس بغية تعزيز الانفراج والحوار البناء، وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى معالي السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، على حضوره في مجلس الأمن اليوم. أود أيضا أن أرحب بدولة السيد هاشم ثاتشي، رئيس جمهورية كوسوفو. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية. سأدلي الآن بالبيان التالي فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر.

نحن ندرك أن تحويل قوة أمن كوسوفو هو، من حيث المبدأ، مسألة تقررها كوسوفو. ومع ذلك، نشدد على أن من المهم للغاية أن يتم تشكيل القوات المسلحة التابعة لكوسوفو في المستقبل من خلال عملية شاملة للجميع، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من الدستور. وعندها فقط يمكنها أن تخدم المصالح الأمنية لجميع الطوائف.

وفي تقديرنا، فإن التطورات التي حدثت مؤخرا لا تنطوي في حد ذاتها على تهديد للسلم الدولي أو تشكله. ونحن على ثقة من أن جميع الجهات الفاعلة السياسية في المنطقة ستتصرف بمسؤولية وستمتنع عن أي بيانات أو أفعال قد تؤدي إلى التصعيد. ونرحب بضبط النفس الذي تم إبداؤه حتى الآن.

كما نؤكد مجددا اقتناعنا بأن الاستقرار الدائم في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار المستمر بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن تطبيع العلاقات الشامل.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات في كوسوفو. كما أرحب بحضور رئيس صربيا، فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، جلسة اليوم، وأشكره على بيانه. أشكر أيضا السيد هاشم ثاتشي على بيانه.

ما فتئ موقفنا بشأن المسألة ثابتا وواضحا. ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لسيادة صربيا وسلامة أراضيها، والتسوية السلمية والودية لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا وفقا لاتفاق بروكسل. وأعربنا عن آرائنا بشأن هذه المسألة في الإحاطة الإعلامية التي أدلينا بها في الشهر الماضي (انظر S/PV.8399).

وفيما يتعلق بآخر التطورات، نحيط علما بالبيان الصادر عن الأمين العام حيث يعرب عن القلق إزاء اعتماد برلمان كوسوفو ثلاثة مشاريع قوانين ترمي إلى تعزيز دور وقدرة قوة أمن كوسوفو (SG/SM/19408). وكما أكد الأمين العام بحق، فإن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار القانوني الوحيد للوجود الأمني الدولي، وقوة كوسوفو، التي عهد إليها بمسؤولية ضمان بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو. ولذلك، فإن أي إجراء متخذ يتعارض مع ما نص عليه القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لن يساعد إلا على تقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل لمسألة كوسوفو عن طريق الحوار. وهذا هو السبب في أننا نكرر النداء الذي وجهه الأمين العام للطرفين ومفاده ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي قد تزيد من حدة التوترات والتسبب في مزيد من النكسات في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بغرض تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وتؤيد إثيوبيا تأييدا تاما العمل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم به من خلال تنفيذها لولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما نقر بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بكوسوفو.

وفي الختام، أود القول أن الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة سيتم ضمانهما في نهاية المطاف عندما يتوفر لدى الجانبين الإرادة السياسية والتصميم. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشجع كلا الطرفين على مواصلة الالتزام بالحوار والتفاوض بغية إيجاد حل مقبول لديهما.

السيد إيجانغ ناغا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أعرب عن ترحيب وفد بلدي بفخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، والسيد هاشم ثاتشي، اللذي يشرفان مجلس الأمن بحضورهما في هذه الجلسة المهمة بشأن كوسوفو. ونشكر أيضا السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن التطورات التي حدثت مؤخرا.

وكما أوضحنا في جميع بياناتنا في هذه القاعة، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تدعو دائما إلى اللجوء للحوار والتشاور والتفاوض لتسوية المنازعات والنزاعات. وتماشيا مع ذلك الموقف، يأسف وفد جمهورية غينيا الاستوائية للمشاكل التي نشأت بين كوسوفو صربيا، وندعو الطرفين إلى الهدوء والامتناع عن إصدار بيانات أو القيام بأي عمل قد يفضي إلى تصعيد وتقويض الاستقرار والأمن، ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل وفي البلقان بشكل عام.

تؤكد جمهورية غينيا الاستوائية من جديد احترامها لسيادة جمهورية صربيا وسلامة أراضيها، ونحن ممتنون على جهودها المستمرة الرامية إلى إيجاد حل سياسي شامل وسلمي لمسألة كوسوفو. ونشجع أيضا بريشتينا على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تضيق على التعاون الإقليمي، وتزيد من حدة التوتر وتضر بالثقة بين مختلف الطوائف، مما يعرض للخطر جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في كوسوفو.

كما نشجع الأطراف على تكثيف جهودها الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي، والحفاظ على علاقات الثقة الطيبة بين الطوائف، واحترام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). علاوة على ذلك، فإننا نحث البلدان التي تدعم طرفي النزاع إلى بذل كل جهد ممكن لضمان عودة بلغراد وبريشتينا إلى طاولة المفاوضات بوصف ذلك السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم للنزاع بينهما.

وأخيرا، فإننا نقدر العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والدعم الذي تقدمه إلى الطوائف في كوسوفو، فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل الوفاء بولاية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر بوليفيا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية. كما نشكر رئيس صربيا، السيد ألكسندر فوتشيتش، على ملاحظاته، والسيد هاشم تاتشي على بيانه.

تدعو بوليفيا إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك احترام سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. لا يزال القرار ساريا بالكامل، والإشراف من جانب المجتمع الدولي عليه أمر ضروري.

وهذا القرار يوفر الإطار القانوني الوحيد للتواجد الأمني الدولي، وهو في هذه الحالة قوة كوسوفو، المسؤولة عن ضمان بيئة آمنة في الإقليم. وأي عائق يحول دون اضطلاع قوة كوسوفو بمسؤولياتها يتنافى مع هذا القرار الذي ذكرته آنفا.

وفي هذا السياق، فإن اعتماد ثلاثة مشاريع قوانين من قبل برلمان كوسوفو بهدف تعزيز دور قوة كوسوفو وقدرتها أمر يدعو للقلق. ونؤكد مجددا أن أي محاولة لتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة ستشكل انتهاكا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللقانون الدولي. وندعو سلطات كوسوفو إلى الامتناع عن ذلك العمل.

ونحث جميع الأطراف المهتمة على التحلي بضبط النفس والامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال، التي يمكن أن تزيد من حدة التوتر وتؤدي إلى انتكاسة جديدة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. علاوة على ذلك، فإننا ننظر بعين القلق إلى الزيادة في التعريفات الجمركية على الواردات التي فرضتها كوسوفو ضد صربيا، والتي يمكن اعتبارها استفزازا آخر يقوض ذلك الحوار.

ونرى أن من الأهمية أن تمتثل الأطراف للالتزامات المتعهد بها في هذا السياق. وعليه، نحيط علما بجهود الاتحاد الأوروبي والوساطة التي تقوم بها ممثلته السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بغية المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة.

أخيرا، نحث الأطراف على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار من خلال التزام ثابت يستند إلى تدابير بناء الثقة، واستخدام المساعي الحميدة لتخفيف حدة التوترات والوسائل السلمية التماسا للحلول القائمة على توافق الآراء، تمشيا مع الالتزام بالتفاوض، وفقا للقانون الدولي. وينبغي لهذه الوسائل أن تسمح بالحفاظ على السلام، مع تعزيز الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة رفاه المنطقة وسكانها.

السيد العتيبي (الكويت): أود بداية أن أرحب بكل من فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، وفخامة السيد هاشم ثاتشي، رئيس جمهورية كوسوفو، لمشاركتهما معنا في جلسة اليوم. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية القيمة.

تدرك دولة الكويت مدى حساسية الخطوة التي أقرها البرلمان في جمهورية كوسوفو. وهي بذلك تؤكد بأن لكل دولة حق سيادي كامل وأصيل لتشكيل المؤسسات الوطنية وفقا لدستورها وتشريعاتها الوطنية. وتدرك أن القرارات التي اعتمدها البرلمان في كوسوفو مؤخرا قد تشكل هاجس قلق لدى جمهورية صربيا الصديقة، أخذا في الاعتبار تطورات العلاقة بين البلدين في الآونة الأخيرة، متمنين ألا تلقي بظلالها على مسار العملية السياسية القائمة برعاية الاتحاد الأوروبي. ونرى أن قرار جمهورية كوسوفو لا يتعارض مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشكر فخامة رئيس جمهورية كوسوفو على ما قدمه من تطمينات في هذه القاعة منذ قليل بأن هذه الخطوة لا تشكل أي تهديد للأقليات في كوسوفو ولا لدول الجوار.

وندعو الجانبين إلى ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتهدئة وخفض التوترات. ونحثهما على مواصلة معالجة المسائل المثيرة للقلق من خلال الحوار وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان التطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين.

وتؤكد الكويت على أن الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل بين بلغراد وبريشتينا لا يزال الإطار الأنسب لتسوية جميع المسائل العالقة بين الطرفين، وأنه السبيل للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة.

ونجدد دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة في مساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وندعو الطرفين للالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن، مرحبين بتصريح الأمين العام بهذا الصدد.

وختاما، من الأهمية بمكان استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى قبول الجانبين وتسهم في إرساء دعائم وأسس السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لكوت ديفوار.

يرحب وفدي بحضور فخامة السيد ألكسندر فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، جلسة الإحاطة هذه بشأن التطورات الأخيرة في الحالة في كوسوفو. ونرحب أيضاً بحضور الرئيس هاشم ثاتشي. كما نشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية.

إن التصويت الذي أجري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر على ثلاثة مشاريع قوانين تهدف إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش وطني قد أثار ردا من المجتمع الدولي. بيد أن تلك المبادرة، التي تقع ضمن الحقوق السيادية لكوسوفو، يمكن أن تكون لها آثار على ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. والواقع أن تنفيذ تلك القوانين يمكن أن يتعارض مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهو الإطار القانوني الوحيد لوجود تلك القوات الدولية في كوسوفو.

وهذا القرار يجري في سياق حالة الجمود في المفاوضات التي تقودها السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بهدف تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

ولذلك، يدعو بلدي جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات البادية للعيان في المنطقة بالفعل. ونحثهم على العودة سريعا إلى طاولة المفاوضات من أجل تخفيف التوترات الناتجة عن المبادرات الأخيرة وتهيئة الظروف المؤاتية لحل جميع القضايا المتنازع عليها بين الطرفين. وفي ضوء تجربتها، فإن كوت ديفوار مقتنعة بأن السعي إلى تحقيق السلام من خلال الحوار هو السبيل العملي الوحيد لاستعادة الاستقرار الدائم وعلاقات حسن الجوار في منطقة البلقان.

في الختام، تدعو كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة إلى الانخراط في المفاوضات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي بحسن نية وبدون شروط بغية إعطاء السلام فرصة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

السيد فوتشيتش، رئيس جمهورية صربيا، طلب الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد فوتشيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، أشكر جميع المشاركين، وأعرب عن عميق الامتنان لكل من أرادوا الاستماع إلينا على الأقل. وأعتقد أنه كان من الواضح جدا أن ما من أحد يمكن أن يشير إلى حكم واحد أو مادة أو فقرة واحدة تستمد منها بريشتينا حقها في تشكيل قواتها المسلحة. البعض يقول إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يحظر ذلك، ولكن أحدا لم يذكر لائحة أو قاعدة أو مادة واحدة استمدت منها بريشتينا حقها في إنشاء جيشها الخاص. والسبب بسيط للغاية، فلا وجود لتلك المادة أو اللائحة التنظيمية. وفي الوقت نفسه، فإنني ممتن للغاية للعديد من الأشخاص الذين لم يمنعهم موقفهم السياسي إزاء مسألة كوسوفو من أن يكونوا موضوعيين وأن يحللوا الواقع.

وأود أن أشير إلى بضع حجج ساقتها بريشتينا وبعض السفراء في القاعة هذه. قال ممثل بريشتينا إن القوات الصربية ارتكبت تطهيرا عرقيا بشعا. وها هي الحقائق.

وكان يقيم هناك ١,٤ مليون من الألبان في المقاطعة الصربية الجنوبية. واليوم يقيم نحو ١,٧ ملايين من الألبان في كوسوفو إلى جانب ٠٠٠ ٢٢٠ من الصرب. ولا يزال هناك ما بين ٠٠٠ ١٠٥ و ٠٠٠ ١٠٦ من الصرب المقيمين في كوسوفو. تلك هي الأرقام وتلك هي الحقائق. فمن الذي ارتكب جرائم التطهير العرقي؟ وهل هناك من يستطيع إنكار تلك الأرقام؟ ولن أقول أننا كنا دائما على حق تماما في جميع الأحوال، كلا. ومع ذلك يتعين عليّ القول بأن مثل هذا النهج المتحيز لا يطمس الحقيقة فحسب، بل يهدر أيضا أي فرص ممكنة للتوصل إلى تسوية بين الجانبين.

وفي الوقت نفسه، سمعتُ عن أمر لم أتمكن من فهمه. فقد أشار ممثلان على الأقل من بريشتينا – وأعتقد أن المملكة المتحدة قد فعلت أيضا – إلى خطة أهتيساري. فما هو أمر تلك الخطة؟ ومتى اعتمدت ومن الذي اعتمدها، وفي أي منظمة اُعتمدت، ومن قبل أي الأطراف والفصائل؟ وعندما يفتقر هؤلاء إلى ما يكفي من الحجج بينما لا يملكون ما يكفي من الحقائق، فإنهم عادة ما يشيرون إلى ثمة مجهول لا وجود له. ولم يتمكن هؤلاء أبدا من تقديم حجة مقنعة على ما يزعمون. فهل نحن صادقون في أقوالنا أم أننا نحيد عن كلمة الحق ؟ فليس ثمة أحكام ولا مواد ولا أي ترتيبات أو اتفاقات حقيقية يمكنهم الرجوع إليها. وأشار أحدهم هنا إلى استخدام القوة، وهو سفير المملكة المتحدة. ولكنني لم أذكر ذلك أبدا، ولم يحدث أن استخدمنا القوة، على نقيض الجانب الآخر، الذي استخدم القوة ضد كبير المفاوضين وأوسعوه ضربا وحاولوا إذلاله – لمجرد أنه يتحدث بصوت عال عن مشكلة كوسوفو. وكان قد نقل إخطاراته إليهم وفقا لجميع الترتيبات التي اتخذناها مع بريشتينا.

ويبدو لي أنه من الأيسر لبعض البلدان أن تلقي باللوم على صربيا في كل شيء. وليس مهما إن كنا مخطئين أم غير ذلك، ولم نفرض على هؤلاء أي من أنوع الضرائب، ولم ننشئ من جانبنا أي جيش في الجزء الشمالي أو في صفوف الطائفة الصربية. فلا وجود لذلك أبدا. ومع أننا لم نرتكب أي خطأ كان، فلا بد من إلقاء اللوم علينا لمجرد أن هناك من يريد أن يجد تبريرا لسياساته الخاطئة. وأتحدث هنا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقال ممثل بريشتينا هنا أن الجريمة المنظمة هي المستفيدة من القرار الخاطئ الذي اتخذته الإنتربول. وأود لبريشتينا أن تعمل على نحو أفضل كثيرا فيما يتعلق بمسائل الجريمة المنظمة، غير أنها اليوم تعتبر أسوأ مكان فيما يخص هذه المسألة الهامة، ليس في أوروبا وحدها.

وفيما يتعلق بدعم الطائفة الصربية وما يسمى القوات المسلحة لكوسوفو، فإنهم يتباكون ويشكون اليوم من أننا نمارس ضغطا كبيرا عليهم في صربيا. وأشار ١٠ من عُمد البلديات – جميعهم من ١٠ بلديات مأهولة بالصرب في كوسوفو – إلى بيان السيد تاتشي قائلين إنه مجاف للحقيقة، وأعربوا عن رفضهم التام لتشكيل القوات المسلحة لكوسوفو. وهم يعتبرون تشكيل القوات المسلحة لكوسوفو تهديدا خطيرا لبقائهم بالذات. فمن يدرك ذلك أفضل منهم؟

وأعرب عن شعوري بالامتنان مرة أخرى لجميع أولئك الذين عبّروا عن تأييدهم للسلامة الإقليمية لصربيا وللقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشكر في الوقت نفسه أيضا الأشخاص الذين يودون النظر إلى الأمور على نحو أكثر موضوعية على الرغم من اعترافهم باستقلال كوسوفو. وأعد هؤلاء بأن صربيا سوف تبذل قصارى جهدها للحفاظ على السلام والهدوء والاستقرار في البلد. وكما يعلم الجميع، فإن الشعب الصربي شعب فخور وكريم ولا نود سوى تجنب جميع أشكال الإذلال التي تستهدفنا، ولن نسمح بمعاناة أي من الأشخاص في أي من أنحاء العالم. وليست ثمة أهمية لحجم الدول كبرت عنا أم صغرنا عنها. وسوف نستأنف حوارنا متى تخلوا هم عن قرارهم غير المسؤول فيما يتعلق بتلك التعريفات.

غير أنني لست بذاك القدر من التفاؤل، وأود أن أقول للمجلس بأن شواغلي ومخاوفي قد تعاظمت كثيرا اليوم عما كانت عليه بالأمس. وأعتقد أننا قد تصرفنا وتفاعلنا حتى الآن بقدر عال من الجدية والمسؤولية، وسنواصل التصرف على المنوال نفسه. ونأمل أن نتمكن في يوم ما من التوصل إلى ترتيب محتمل مع بريشتينا، غير أن كل ما فعلوه مؤخرا يفتقر تماما للمسؤولية، وأنه دفع بنا إلى إلى الوراء نحو خمس أو ست أو سبع سنوات. ونحن بحاجة إلى الدعم الكامل من قبل المجلس، ولأن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر. وما زلنا نسعى إلى تحقيق تلك الغاية أكثر من ذي قبل، ونطلب إلى المجلس دعم جميع العمليات التي قد تفضي بنا إلى ترتيبات محتملة.

وأشكر الجميع مرة أخرى على الاستماع إلينا، وآمل ألا يحدث في المستقبل ما هو أسوأ مما حدث خلال الأسابيع الأخيرة الماضية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للسيد تاتشي.

السيد تاتشي (*تكلم بالألبانية، وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى، وأود أن أشكر الجميع على دعمهم وتفهمهم.

لا يسعنا إنكار الماضي بطبيعة الحال، ونحن نعلم من هو الضحية ومن هو المعتدي. ولا مجال لإعادة كتابة ذلك التاريخ. فقد نشبت تلك الحرب في القرن العشرين، ويجب علينا قبول هذا الواقع دون تحايل عليه وأن نتطلع صوب المستقبل. وما دامت قُدمت بيانات لا أساس لها عن الكيفية التي حدثت بها تلك الوقائع، فاسمحوا لي بأن أدلي بعدة حقائق عنها هنا أمام المجلس.

وإذا شئنا أم لم نشأ، فإن الحقيقية هي أن دولة صربيا قد أزهقت أرواح ٥٠٠ ١٣ من المدنيين الألبان خلال فترة النزاع في كوسوفو.

وما من أحد وُجّه إليه الاتهام. إن جهاز الدولة في صربيا – وهو قوات الشرطة شبه العسكرية فيها – اغتصب أيضاً حوالي ٠٠٠ ٢٠ من النساء الألبانيات، دون أن يوجّه الاتهامُ إلى أحد ناهيكم عن إدانتهم. وطُرد مليون ألباني قسراً من كوسوفو، حيث دُمّر ٤٠ في المائة من البنية التحتية على يد قوات الدولة الصربية. وقد وُجّه الاتهام إلى الرئيس ميلوسيفيتش ولكنه لم يُدَنْ قطّ. وكانت هناك ٤٠٠ مذبحة ضد الألبان، ولكن ما من أحد وُجّه إليه الاتهام أو تمت إدانته. وقُتل ١٦٠ شخصاً في قرية إيزبيتسا وحدها – رجالاً ونساء وأطفالاً ومسنّين. وقُتل ٢٠٥ مدنيين في كروشا – مرة أخرى رجالاً ونساء وأطفال ومسنين – ولا يزال ٦٤ شخصاً في عداد المفقودين، دون اتهام أحد أو إدانة أحد. وقُتل ٣٦٠ شخصاً – رجالاً ونساء وأطفالاً ومسنّين – في قرية ميجا، دون إجراء تحقيقات أو صدور قرارات الاتهام أو الإدانة. وفي قرية ستوديمي قُتل ١١٦ شخصاً؛ ومرة أخرى، دون اتهام أحد أو إدانة أحد. وهذا ما حدث في راتشاك وريزالا وغورنجه أوبرينجه وغيرها من المجازر الجماعية.

ولمن يتكلمون عن العدالة نقول إن مقاتلي كوسوفو خضعوا للعدالة في عدد من الحالات، أولاً مع الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو بالتوازي مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وبعد عشرين عاماً من ذلك، تريد كوسوفو أن تُبدي أكبر قدر من مسؤولية الدولة عن طريق الإيمان بالحقيقة والعدالة. وفي إطار الشراكة مع المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي، أنشأت كوسوفو الدوائر المتخصصة وستتعاون مع السلطات بأسلوب يتسم بالشفافية والمسؤولية والمصداقية في هذه العملية.

وأودّ أيضاً أن أؤكد أنه، بصرف النظر عن أننا ضحايا، هناك اليوم في كوسوفو من الألبان المدانين بارتكاب جرائم حرب أكثر من الصرب، بينما في صربيا لم تتم إدانة أي صربي بالمذابح الـ ٤٠٠ وحالات التطهير العرقي التي ارتكبت ضد الألبان في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، لم يعد مكتب المدعي العام لجرائم الحرب يعمل في صربيا. وأنا مقتنع بصحة وعدالة الحرب التي خضناها، كما لا أشكك في أن بعض المقاتلين ربما يكونون قد انحرفوا عن طريق الكفاح من أجل الحرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.